**إسرائيل/الأراضي=المحتلة =W= حظر=المحكمة=العليا=لاستخدام=? الدروع=البشرية?=من=جانب=الجيش=يمثل=تطوراً=يلقى= الترحيب**

ترحب منظمة العفو الدولية بالحظر الذي فرضته المحكمة العليا في إسرائيل على استخدام الفلسطينيين "كدروع بشرية" من جانب الجيش الإسرائيلي. وجاء حكم المحكمة العليا الصادر في S أكتوبر/تشرين الأول OMMR والذي طال انتظاره رداً على التماس قُدِّم في مايو/أيار OMMO من قبل عدة منظمات إسرائيلية وفلسطينية لحقوق الإنسان تسعى إلى حظر الممارسة التي عرَّضت للخطر أرواح الفلسطينيين الذين استُخدموا "كدروع بشرية" والتي انتهكت القانون الدولي، لاسيما المادة RN من اتفاقية جنيف الرابعة.

وفي السنوات الأخيرة أجرت منظمة العفو الدولية تحقيقات في عشرات الحالات التي استخدم فيها الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين، الأطفال منهم والكبار، "كدروع بشرية" خلال العمليات العسكرية التي نفذها في المدن ومخيمات اللاجئين المنتشرة في كافة أرجاء الأراضي المحتلة. وأُرغم المدنيون الفلسطينيون على السير أمام الجنود الإسرائيليين الذي أطلقوا أحياناً نيران أسلحتهم بينما كانوا يختبئون خلف المدنيين. كذلك أُجبر المدنيون الفلسطينيون على دخول المنازل قبل الجنود الإسرائيليين للتحقق من وجود متفجرات أو مسلحين مختبئين في الداخل، ولمعاينة الأجسام المشبوهة والبقاء في منازلهم عندما استولى عليها الجنود الإسرائيليون لاستخدامها كمواقع للقنص، أو للدخول إلى منازل الفلسطينيين المطلوبين، المسلحين ربما، لإبلاغهم بتسليم أنفسهم للقوات الإسرائيلية.

وتقاعست المحكمة العليا عن إصدار حكم في القضية طوال ثلاث سنوات ونصف السنة بعد تسلم الالتماس الذي يدعو إلى تجريم هذه الممارسة. وخلال هذا الوقت، واصل الجيش الإسرائيلي استخدام الفلسطينيين "كدروع بشرية"، ورداً على الالتماس، زعم أن الفلسطينيين لم يُستخدموا إلا لأداء مهام وافقوا على القيام بها واعتبرها القائد العسكري آمنة. وفي البداية أشار الجيش إلى الممارسة بعبارة "إجراء يخص الحي" وفيما بعد بعبارة "الإجراء التحذيري المسبق".

وفي أغسطس/آب OMMO، أصدرت المحكمة العليا أمراً زجرياً مؤقتاً يمنع استخدام الفلسطينيين "كدروع بشرية" بعدما قُتل فلسطيني عمره NV عاماً أثناء استخدامه على هذا النحو من جانب الجنود الإسرائيليين، لكن بعد مضي عدة أشهر، في يناير/كانون الثاني OMMP، خفضت المحكمة نطاق الأمر الزجري لتمكين الجيش من استخدام ما يسمى بالإجراء التحذيري المسبق."

بيد أنه من الناحية العملية، وكما أوضحت منظمة العفو الدولية وغيرها من منظمات حقوق الإنسان، فإن فلسطينيي الأراضي المحتلة الذين أمرهم الجنود الإسرائيليون أو طلبوا منهم أداء مهام معينة دعماً لعملياتهم العسكرية لم يكونوا في وضع يمكنهم فيه أن يعطوا بكل حرية موافقتهم الواعية خشية أن يؤدي أي رفض إلى معاقبتهم أو سوى ذلك من عمليات الانتقام. وفي هذه الأثناء، واصل الجيش الإسرائيلي استخدام الفلسطينيين "كدروع بشرية"، معرضاً أرواحهم للخطر، تحت ستار "الإجراء التحذيري المسبق".

ويتضمن حظر استخدام الفلسطينيين "كدروع بشرية" الذي أصدرته المحكمة العليا حظراً على استخدام ما يسمى "بالإجراء التحذيري المسبق"، معترفاً بأن استخدام المدنيين في العمليات العسكرية رغماً عنهم ينتهك القانون الدولي.

وترى منظمة العفو الدولية أن الحظر يشكل تطوراً إيجابياً وتحث المحكمة العليا على أن تنظر الآن أيضاً في التماسات أخرى تتعلق بالحقوق الأساسية، لم يبت فيها منذ سنوات. وهي تشمل التماسات تطلب من المحكمة العليا حظر عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي تنفذ ضد الفلسطينيين المطلوبين من الجيش الإسرائيلي، وقانوناً قائماً على التمييز يمنع جمع شمل عائلات المواطنين الإسرائيليين الذين يتزوجون من فلسطينيي الأراضي المحتلة.